الـهيئات الشرعية في المؤسسات الماليـة الإسلاميـة

ورقة مقدمة لملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية

ربيع الثاني 1432 - أيار 2011



محتويات العرض :

- مقدمة
- BDO الأردن و cibafi
- أهداف التقرير
- مؤشرات حول صناعة المال الإسلامي
- التحليل العام للهيئات الشرعية
- التحليل الفردي للهيئات الشرعية
- التوصيات



مقدمة

- صناعة المال الإسلامي حققت انجازات ايجابية في وقت قصير لا يتجاوز أربعة عقود بالمقارنة مع صناعة المال التقليدية التي تجاوزت ثلاثة قرون.

- الفارق الأساس بين المؤسسات المالية الإسلامية وبين المؤسسات المالية التقليدية هو عنصر التأصيل الشرعي الذي تقوم به الهيئات الشرعية لكل مؤسسة .

- التحديات الر ئيسية التي تواجهها صناعة المال الإسلامي تمثلت في عدم كفاية الكوادر المدربة بالاضافة إلى نقص في أعداد أعضاء الهيئات الشرعية وتضارب الفتاوى في بعض الأدوات المالية الإسلامية.

- إن الاسترشاد بنتائج هذا التقرير وفقه المصالح والأوليات من شأنه أن يضعنا في دائرة المسؤولية لرسم معالم الطريق المستقبلي، والتحفيز على البناء المتكامل للقواعد التي من شأنها أن توجه صناعة المال الإسلامي بما يحفظ منجزاتها ويؤهلها للمرحلة القادمة .



BDO و CIBAFI

- تم توقيع اتفاقية تعاون بين المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية (CIBAFI) و BDO Jordan الإستشارات المالية الإسلامية في بتاريخ 18- 6 -2010 لاعداد تقارير متخصصة بهدف الخروج بنتائج تخدم واضعي الخطط الاستراتيجية لهذه الصناعة بالإضافة لصناع القرار والمدراء التنفيذيين للمساعدة على رسم هذه الخطط في ضوء النتائج الموضوعية المحايدة لهذا التقرير.

- أول نتاج لهذه الاتفاقية المشتركة بين **المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية** و **BDO Jordanالاستشارات المالية الاسلامية** هو الذي نقوم بعرض ملخص له في ملتقانا هذا ويركز على تحليل الهيئات الشرعية سنام الصناعة .



مؤشرات حول صناعة المال الإسلامي

- بلغ حجم الموجودات للمؤسسات المالية الإسلامية حتى عام 2008 بحسب التقارير الواردة من المجلس 748.5 بليون دولار أمريكي ويتوقع أن يتضاعف هذا الحجم ليصل إلى ما يقارب 1.5 تريليون دولار ، وقد حققت الصناعة متوسط معدلات نمو خلال الفترة من 2003-2008 في حدود 32% ويتوقع أن تستمر الصناعة في النمو بمعدلات تتراوح بين 10- 15% خلال الثلاث سنوات القادمة .

- بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية في العالم 436 مؤسسة حتى عام 2008 ، وتشكل المصارف الإسلامية منها ما نسبته 41 % ، وهي مقيدة بحكم الجهات الإشرافية والرقابية في غالب الدول بوجود هيئة شرعية تابعة لها وذلك يشكل أهمية خاصة وعبء على هذه الهيئات الشرعية ويلفت النظر لجدوى الاهتمام بتوفير معايير تحاكي أفضل ممارسات قواعد الحوكمة والمؤسساتية .



أهداف التقرير :

- تم العمل على إعداد تقرير متخصص مشترك بين المؤسستين يتعلق بالهيئات الشرعية وذلك بهدف :

1. تمكين من هم على رأس المسؤولية في صناعة المال الإسلامي من اتخاذ قرارات تتناسب مع مؤشرات احتياجات المرحلة القادمة، وتلائم المحافظة على انجازات المرحلة الحالية.

ولتحقيق ذلك تم البحث في البيانات الواقعية من أجل الاجابة على السؤالين التاليين :

- هل الهيئات الشرعية بوضعها الحالي تلبي احتياجات المرحلة الحالية والقادمة ؟
- ما هي التحديات التي تواجه الهيئات الشرعية ؟

- الإجابة على ما سبق أخذت منحا تحليليا استنتاجيا من خلال الواقع الرقمي والمعايير الصادرة عن الهيئات الدولية المتخصصة بتنظيم العمل المالي الإسلامي ، بالإضافة إلى أهم المعطيات الحالية وما تتطلبه المراحل القادمة .



التحليل العام للهيئات الشرعية

- يتناول هذا التقرير دراسة الواقع الحالي للهيئات الشرعية من خلال قاعدة البيانات المتوافرة لدى المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية حتى نهاية عام 2009، ويغطي هذا التقرير621 عالما موزعين في 40 دولة حول العالم ويشغلون 1767 منصبا في الهيئات الشرعية التابعة لحوالي 478 من المؤسسات الإسلامية بمختلف أنواعها .

- تم تقسيم البيانات المتاحة في هذا التقرير الى أربع مجموعات كما يلي:

- المجموعة الأولى : البنوك الإسلامية وشركات التمويل والاستثمار الإسلامي والنوافذ الإسلامية.
- المجموعة الثانية : شركات التأمين الإسلامي.
- المجموعة الثالثة : صناديق الاستثمار الإسلامية.
- المجموعة الرابعة : مؤسسات أخرى (الشركات الاستشارية الشرعية والمنظمات والمجامع الفقهية).

BDO

تابع - التحليل العام للهيئات الشرعية

- يظهر الجدول التالي أن 59% من مناصب أعضاء الهيئات الشرعية تتركز في المجموعة الأولى المتعلقة بالبنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية، يليها 16% من المناصب تتركز في المجموعة الثانية المتعلقة بشركات التأمين الإسلامي (التكافل). أما مناصب أعضاء الهيئات الشرعية في مجموعة صناديق الاستثمار الإسلامية فهي بنسبة 12%.

المجموعة	عدد العلماء*	عدد المناصب	النسبة	عدد الدول
البيانات الإجمالية في التقرير	621	1767		40
المجموعة 1: البنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الاسلامية	434	1040	59%	38
المجموعة 2 : شركات التأمين الإسلامي (التكافل)	184	276	16%	19
المجموعة 3: صناديق الاستثمار الإسلامية	57	213	12%	12
المجموعة 4: أخرى	144	238	13%	16

*يلاحظ وجود تكرار للعالم الواحد في أكثر من مجموعة، ويلاحظ تكرار للمؤسسات المالية الإسلامية بحسب المجموعة في الدول



تابع - التحليل العام للهيئات الشرعية

- بينت النتائج أن أعضاء الهيئات الشرعية **العشرين الأوائل** في الصناعة الإسلامية بمجموع مؤسساتها يشكلون **3%** من مجموع الكلي البالغ عددهم **621 عضو يشغلون 708 منصباً** في الهيئات الشرعية من أصل **1767 منصبا** أي ما نسبته **40%** وذلك من خلال تواجدهم في **26** دولة من أصل **40** دولة أي ما نسبته **65 %** موزعين على يقارب **287** مؤسسة مالية اسلامية باختلاف مجموعاتها من أصل **478** مؤسسة أي ما نسبته **60%** .
- يشغل أعضاء الهيئات الشرعية العشر الأوائل في الصناعة **510 منصباً أي ما نسبته 72%** من **مجموع العشرين الأوائل البالغ عددهم 708** ، كما يشغل أعضاء الهيئات الشرعية **الخمس الأوائل 371 منصباً أي ما نسبته 52%.**
- ركزت الدراسة على العينة المكونة من **عشرين عالماً** هم الأكثر تبوءًا للمناصب في الهيئات الشرعية، كما تم استعراض المناصب التي يشغلها هؤلاء العلماء في هذه المؤسسات باختلاف أنواعها .



تابع - التحليل العام للهيئات الشرعية

توزيعات أوائل العلماء العشرين حسب المجموعات (1):

الإسم	المجموعة 1:البنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الاسلامية	المجموعة 2: شركات التأمين الاسلامي	المجموعة 3: صناديق الاستثمار الاسلامية	المجموعة 4: أخرى
الدكتور عبد الستار أبو غدة	64	12	16	12
الشيخ نظام يعقوبي	67	7	9	11
الدكتور محمد علي القري	45	11	19	12
الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع	27	5	13	4
الدكتور محمد داوود بكر	15	3	7	12
الشيخ عبد العزيز خليفة القصار	26	4	0	2
الدكتور حسين حامد حسان	22	2	0	7
الدكتور علي محي الدين القرة داغي	18	2	0	7
الدكتور خالد مذكور المذكور	14	4	8	0
الدكتور محمد عبد الرزاق الطبطبائي	13	1	8	1



تابع - التحليل العام للهيئات الشرعية

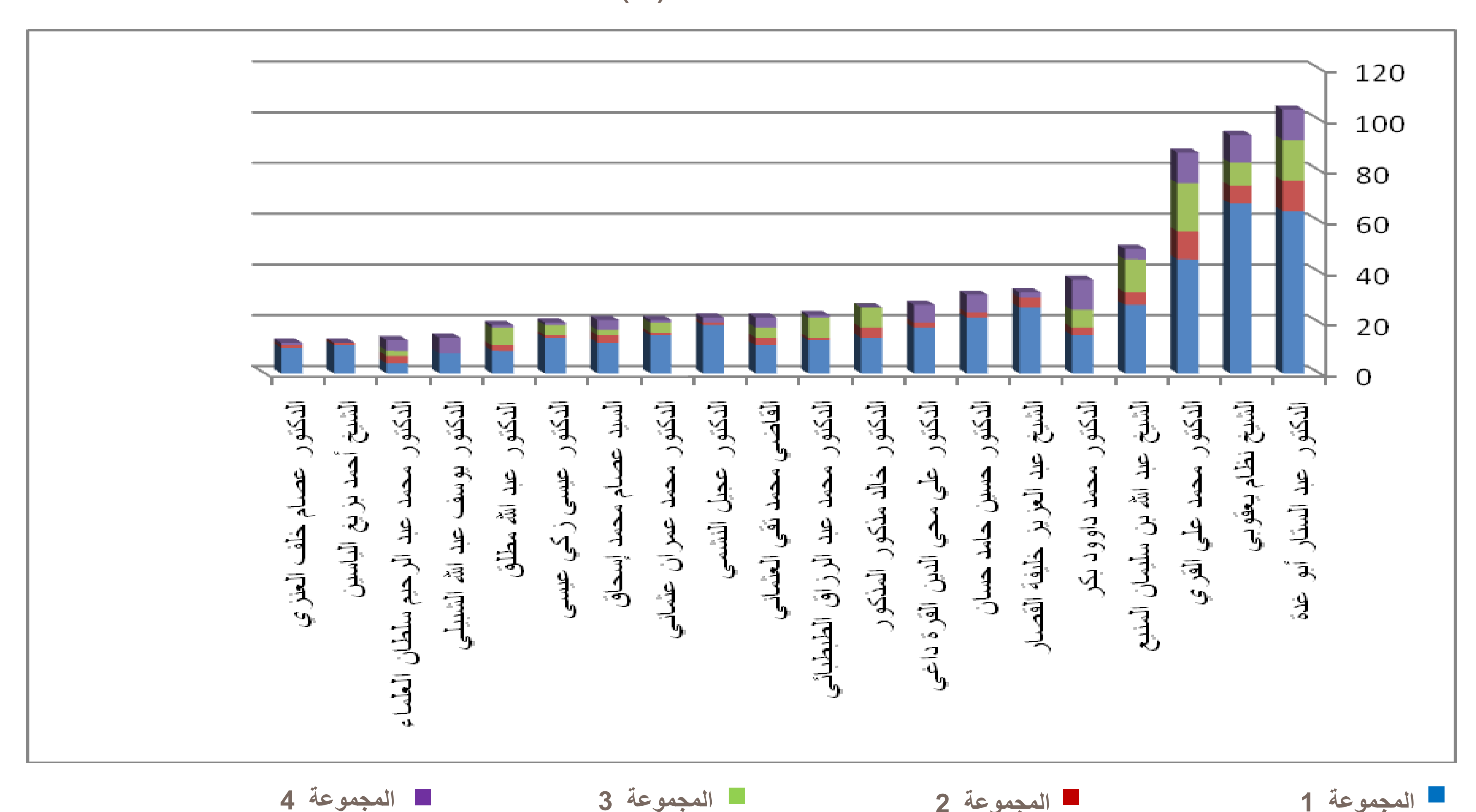
توزيعات أوائل العلماء العشرين حسب المجموعات (1):

الإسم	المجموعة 1:البنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الاسلامية	المجموعة 2: شركات التأمين الاسلامي	المجموعة 3: صناديق الاستثمار الاسلامية	المجموعة 4: أخرى
القاضي محمد تقي العثماني	11	3	4	4
الدكتور عجيل النشمي	19	1	0	2
الدكتور محمد عمران عثماني	15	1	4	1
السيد عصام محمد إسحاق	12	3	2	4
الدكتور عيسى زكي عيسى	14	1	4	1
الدكتور عبد الله مطلق	9	2	7	1
الدكتور يوسف عبد الله الشبيلي	8	0	0	6
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء	4	3	2	4
الشيخ أحمد بزيغ الياسين	11	1	0	0
الدكتور عصام خلف العنزي	10	1	0	1



تابع - التحليل العام للهيئات الشرعية

- توزيعات أوائل العلماء العشرين حسب المجموعات (2):



BDO

تابع - التحليل العام للهيئات الشرعية

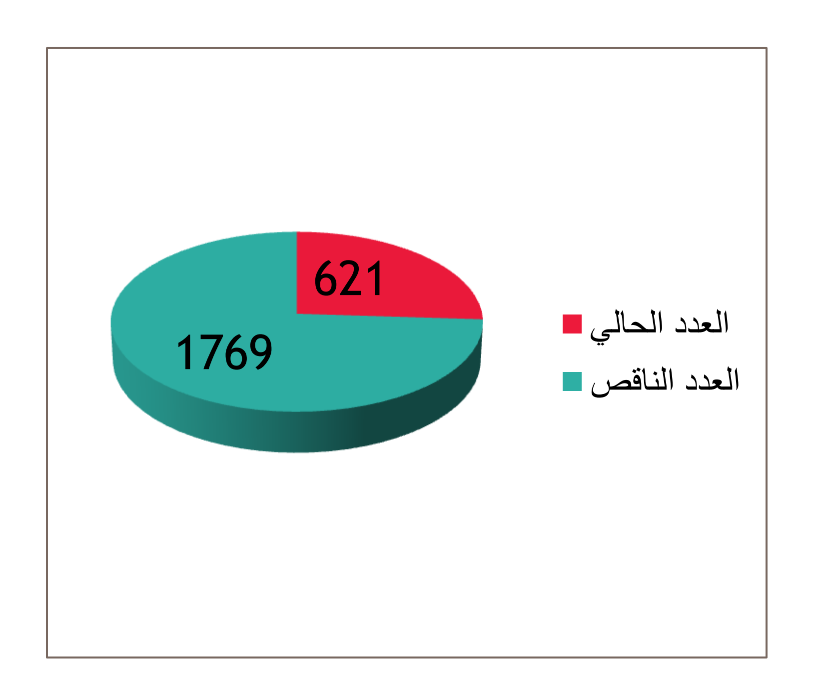
- بناء على ما سبق تم تسجيل النقص الكبير في عدد العلماء المفترض تواجدهم على رأس المؤسسات الإسلامية القائمة حيث إن عددهم الحالي ينحصر في 621 عالما يشغلون منصبا شرعيا في 478 مؤسسة مالية، ، بينما الاحتياجات الفعلية للصناعة في الوقت الراهن يرتفع إلى 2390 عضوا شرعيا بافتراض توافر خمسة أعضاء في كل هيئة شرعية وكذلك افتراض عدم تكرار العضوية في أكثر من مؤسسة . أما بافتراض الحد الأدنى ثلاثة أعضاء فقط لكل مؤسسة فإن احتياجات الصناعة من العلماء تصل إلى 1434 عضوا .

- تحتاج الصناعة المالية الإسلامية بمختلف مؤسساتها إلى حوالي 3000 عالم خلال السنوات الخمس القادمة بافتراض نسبة نمو عدد المؤسسات بواقع 5%.

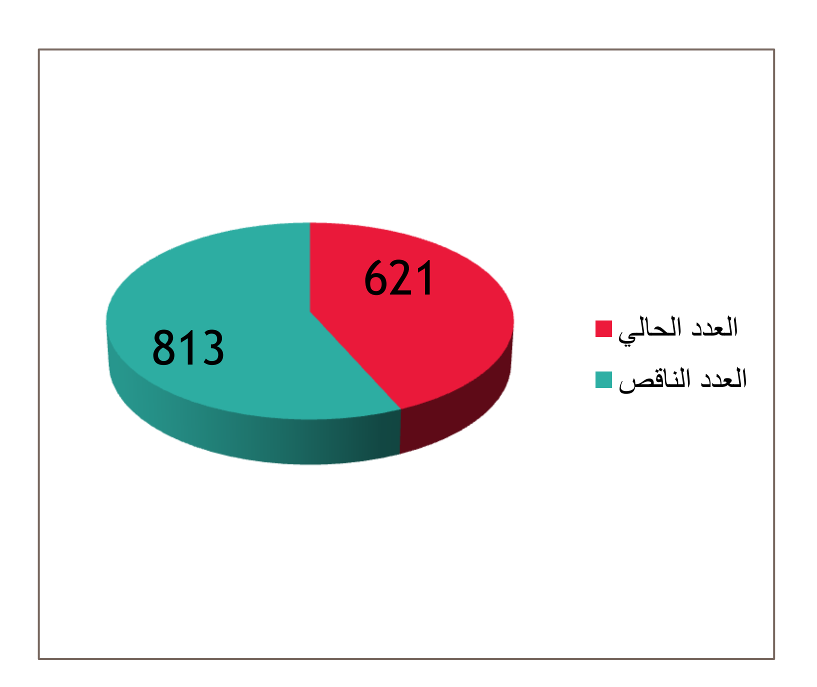


تابع - التحليل العام للهيئات الشرعية

- سيناريوهات الاحتياج الفعلي من العلماء في عام 2009



سيناريو 1: افتراض 5 أعضاء لكل هيئة



سيناريو 2: افتراض 5 أعضاء لكل هيئة



التحليل الفردي

يظهر الجدول التالي تحليلا تفصيليا لعدد المناصب التي يشغلها العلماء العشر الأوائل في الهيئات الشرعية موزعة بحسب الدول كما يلي:

الاسم	السعودية	البحرين	الكويت	الامارات	المملكة المتحدة	قطر	ماليزيا	الولايات الأمريكية	سنغافورة	سويسرا	آخر	المجموع
الدكتور عبد الستار أبو غدة	23	19	6	15	10	5	3	3	1	1	18	104
الشيخ نظام يعقوبي	6	31	4	15	10	5	4	8	2	3	6	94
الدكتور محمد علي القري	40	11	2	10	4	3	3	3	3	4	4	87
الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع	38	7		3							1	49
الدكتور محمد داوود بكر		5		9	4	1	6	4	2		6	37
الشيخ عبد العزيز خليفة القصار		4	25		2	1					0	32
الدكتور حسين حامد حسان	1	5		15	4						6	31
الدكتور علي محي الدين القرة داغي		6	4	3	3	5	2				4	27
الدكتور خالد مذكور المذكور		2	24								0	26
الدكتور محمد عبد الرزاق الطبطبائي	1	2	19			1					0	23
المجموع	**109**	**92**	**84**	**70**	**37**	**20**	**19**	**18**	**8**	**8**	**45**	**510**



التوصيات

1. ضرورة تأهيل الكوادر الشرعية بما يتناسب مع معطيات النمو في صناعة المال الإسلامي والاحتياج المتنامي لأعضاء الهيئات الشرعية. وكذلك مع مراعاة اعتماد التخصصية في المجالات المتعددة للمؤسسات المالية الإسلامية.

2. وضع دليل استرشادي للحوكمة من قبل البنوك المركزية يوضع فيه القواعد التي تضمن انسجام الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية مع هذا الدليل، كما تحدد فيه عدد الهيئات الشرعية التي يمكن لكل عضو أن يقدم خدماته إليها.

3. مراعاة الشروط والضوابط التابعة لمعايير الحوكمة والشفافية لتحقيق الجودة والتميز في أداء الهيئات الشرعية.

4. ضرورة التأكد من أن كل عضو من أعضاء الهيئات الشرعية قادر على تخصيص ما يكفي من الوقت والجهد لكل مؤسسة مالية إسلامية يقدم لها خدماته.



تابع - التوصيات

5. تقليل حالات تعارض مصالح أعضاء الهيئات الشرعية مع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي يقدمون لها خدماتهم، ووضع ضوابط منظمة لذلك والإفصاح عنها.

6. تقليل نسبة المخاطر التي قد تعترض المؤسسات المالية الإسلامية من خلال المحافظة على سمعة أداء الهيئات الشرعية بالزامية ما يصدر من ضوابط من قبل البنوك المركزية.

7. الحفاظ على درجة مقبولة من السرية عند تقديم أعضاء الهيئات الشرعية لخدماتهم بحيث لا تستخدم المعلومات السرية أو الحساسة المقدمة من المؤسسات المالية الإسلامية بطريقة يمكن أن تلحق الضرر بتلك المؤسسات.

8. العمل على تحقيق استقلالية الهيئات الشرعية عن مجالس الإدارة وأن يتم تعيين الأعضاء عن طريق نظام الترشيح والتصويت من حملة الأسهم والمستثمرين، وتحري الشفافية في الإفتاء للمؤسسات المالية الإسلامية والإعلان عن أية مخالفة في تقرير الهيئات الشرعية والتحفظ عليها.



الأسئلة والاستفسارات



عناوين الاتصال :

الاستشارات المالية الإسلامية
BDO Jordan

عمان - الأردن
ص ب 1219
الرمز البريدي 11118

Kalnobani@bdo-jo.com

